

# المشاركة فى التكلفة فى التعليم العالى: مصروفات التعليم، والمساعدات المالية، والموصلية من منظور مقارن Cost Sharing in Higher Education: Tuition, Financial Assistance, and Accessibility in Comparative Perspective

الدكتور: بروس جونستون\*  
ترجمة: منار صبرى

شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرا، ولو إنه غير متوازى ومحل جدال، فى تكلفة التعليم العالى من كون الحكومة أو دافع الضرائب المسئول الأولى عن توفير تلك التكلفة الى كونها مشاركة مع الأهالى والطلاب فى تلك المسئولية. هذه المشاركة فى التكلفة، كما يوضحها جونستون (1986، 1992، 1993، 2002، 2003) قد تأخذ شكل فرض مصروفات تعليم على الطلاب فى الدول التى كانت توفر التعليم المجانى أو قد تشهد زيادات مضطربة فى مصروفات التعليم فى الدول التى كانت تحصل رسوم رمزية. وقد تفرض المؤسسات الحكومية مزيد من المصروفات التعليمية قد تصل الى ما يقارب نقطة التعادل، أو كامل التكاليف المرتبطة بإقامة الطالب بالمدن الجامعية، وغذاءه، والكتب، وأى تكاليف إعاشة أخرى سبق وان كانت الحكومة تتكفل بها. والتحول فى تكاليف التعليم العالى من الحكومة ودافعى الضرائب الى الطلاب والأهالى قد يتم من خلال تخفيض أو أحيانا تجميد (خاصة فى فترات التضخم) المنح المقدمة للطلاب. بالمثل، قد تأخذ شكل تخفيض فى حجم المنح العاملة المتمثلة فى دعم معدلات الفائدة على قروض الطلاب حيث نرى معدل الفائدة يرتفع الى ما يقرب تكلفة النقود أو سعر السوق. وأخيرا، قد يتم التحول من خلال سياسات عامة تؤدى الى تغيير فى قرارات التحاق الطلاب من القطاع العام المدعوم بثقل الى القطاع الخاص الأقل دعما والقائم أساسا على إيرادات تحصيل المصروفات والرسوم التعليمية، خاصة فى الدول التى تشهد توسع ضخم فى قطاع التعليم العالى.<sup>1</sup>

فى كل هذه الطرق منفصلة ومجمعة، بصرف النظر عن عدم توازيها وكونها مازالت محل جدال فكرى، نرى أن عبء تكاليف التعليم العالى على المستوى العالمى يتحول من على عاتق الحكومة أو دافعى الضرائب الى الطلاب وأسرهم<sup>2</sup>. ولذلك، فإنه يمكننا مشاهدة بدء تطبيق المشاركة فى التكلفة فى دول تختلف كل الاختلاف فى أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأيضا تختلف فى درجة نموها الاقتصادى والصناعى أو حتى فى حجم ونسب الملحقين بالتعليم العالى، مثل الصين وفيتنام والمملكة المتحدة والنمسا.

فى ضوء هذا التحول، فإن تلك الدراسة تتعرض الى خمس أسئلة هى:

- 1- ما هو المنطق النظرى والعملى لتحول جزء من عبء تكلفة التعليم العالى من الحكومة و دافعى الضرائب الى الأهالى والطلاب؟
- 2- ما هى القاعدة النظرية و السياسة، والفكرية، والعملية، و/أو الاستراتيجية للتصدى لهذا التحول؟
- 3- ما هو الأثر الناتج عن ارتفاع عبء تكلفة التعليم (من خلال رسوم ومصاريف التعليم بصفة أساسية) على سلوك التحاق الطلاب – بمعنى الالتحاق والمثابرة على إتمام الدرجة العلمية، واتخاذ قرار بشأن أين وماذا يدرس الطالب؟ وربطها بتلك

\*الدكتور بروس جونستون أستاذ التربية المقارنة، ومدير مركز الدراسات التربوية المقارنة والعالمية، ومدير مشروع تمويل وموصلية التعليم العالى الدولى والمقارن بجامعة ولاية نيويورك فى بافلو. بريتي ماهيتا وباملا ماركوتشى قدموا مشاركات فعالة فى جمع بيانات عن الدول المختلفة. سبق نشر إصدار سابق من تلك الورقة بقلم - د.جونستون و بريتي شروف-ميهتا، "تمويل التعليم العالى وتحصيله: فحص دولي مقارن لتكلفة التعليم و سياسات الإعانات المادية،" فى هادر ادجينز، (محرر). إصلاح التعليم العالى. لندن: جمعية البحث فى التعليم العالى 2001 (بالإنجليزية).

Bruce Johnstone and Preeti Shroff-Mehta, "Higher Education Finance and Accessibility: An International Comparative Examination of Tuition and Finance Assistance Policies," in Heather Eggins, ed., *Higher Education Reform*. London: Society for Research into Higher Education, 2001 [forthcoming].

<sup>1</sup> يمكن الإطلاع على سلسلة مكثفة من المقالات والدراسات عن المشاركة فى التكلفة الكترونيا من خلال موقع المشروع على الانترنت وهو <http://www.gsa.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>

++ الموصلية: إمكانية الوصول الى التعليم العالى من خلال إتاحة الموارد اللازمة والفرص الملائمة لطالبي العلم.  
<sup>2</sup> دافعى الضرائب عامة هم المستهلكين والمواطنين الذين يفقدون جزء من قوتهم الشرائية لصالح الحكومة من خلال رفع الأسعار الناتج عن ضرائب المفروضة على الشركات المنتجة والتضخم الناتج عن منعين (بلمويل بالعجز فى الميزانية العامة).

النقطة، فإن اهتمامنا ينصب على معرفة ما إذا كان هؤلاء الذين يعانون من صعوبات وتحديات منها (أ) انخفاض الدخل؛ (ب) انتمائهم الإثنية والعرقية والدينية واللغة التي يجيدونها؛ (ج) النوع: غالبا أن يكون الطالب أنثى؛ (د) العزلة – خاصة عن الالتحاق بالمدرسة الثانوية الجيدة والإخصاب الثقافي المحيط بالمناطق السكنية الحضرية، وكذلك من اقتراب السكن من المؤسسات التعليمية مما يسمح لهم باستمرار إقامتهم في منزل العائلة.

- 1- ما هو الحجم الحالي لعبء تكاليف التعليم العالي المحمل على الطلاب وأهاليهم في الدول المختلفة، وما هي تلك الزيادات في التكاليف بالمقارنة لما تتحمله الحكومات، أى دافعي الضرائب؟ (إن هذا السؤال يجب أن يأخذ في الاعتبار الأثر المعادل من قروض الطلاب أو أى منح على أساس معيار الموارد أو الموجهة لفئات بعينها).
- 2- ما هي الأدوات – مثل المنح بمعيار الحاجة، دعم القروض، مصروفات تعليم منخفضة أو مجانية التعليم، دعم الإقامة والمأكل – المستخدمة لإتاحة مزيد من الفرص الدراسية، وماذا نعلم عن كفاءتها؟

## منطق المشاركة في التكلفة

إن الأسباب الرئيسية، أو الأسس المنطقية وراء، هذا التحول هم ثلاث، ولكنهم يختلفوا كثيرا في مضمونهم الاقتصادي، والسياسي والفكري. المنطق الأول هو الحاجة الماسة لتوليد إيرادات غير حكومية. وقد بدأت الحاجة الى إيرادات غير حكومية مع الزيادة الكبيرة في الطلب على التعليم العالي العام والخاص، نتيجة إدراك إن التعليم العالي هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد القومي ومُولد للفرص الشخصية وللرفاهية. وهذا الضغط على الطلب هو داله في الزيادة الديمغرافية في أعداد الأفراد من الفئة العمرية في سن الدراسة الجامعية، ممزوجا مع الزيادة في أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، بل أن الطلب على التعليم العالي ازداد أيضا بدخول أفراد من فئات عمرية أكبر راغبين في تحصيل ما فاتهم من علم. وتشعر الدول محدودة الدخل بصفة خاصة بهذا الضغط على الطلب بالرغم من إنها مازالت تسعى لتغيير هيكل الالتحاق بالتعليم الثالثي من كونه يتركز في "النخبة" الى جعله "جماهيرى" في الوقت نفسه فإن تلك الدول تسعى لتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي. لكن الزيادة في الطلب على التعليم العالي يوجد أيضا في دول حققت هدف التعليم "الجماهيرى" وأيضا ترتفع نسب الالتحاق بها الى ما يقرب الى الشمولية الكاملة، حيث ازداد متوسط "استهلاك" الطالب أو الطالبة من التعليم العالي (أو على الأقل التعليم فوق المتوسط) على مدى حياته.

على أى حال، فإن مؤسسات التعليم العالي في جُل مكان – خاصة في أغلب الدول النامية أو ذات الدخل المحدود والدول "المتحولة" من الاقتصاد الموجهة الى اقتصاد السوق – تعاني جميعا من تقشف حاد ومتأزم. هذا التقشف داله في ثلاث قوى على الأقل. الأولى، هو الضغط على الطلب كما سبق ذكره أعلاه، الثاني هو التكلفة المرتفعة لتعليم الطالب، بل ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع بالإضافة الى زيادة أعداد الطلاب<sup>3</sup> وبصفة عامة فإن التكاليف لكل طالب تزداد بمعدلات أسرع من الزيادة في تكلفة الوحدة على مستوى الاقتصاد العام نتيجة المقاومة التقليدية (من المؤسسات والأساتذة) لاستخدام مقاييس سوف تؤدي الى مزيد من الإنتاجية من خلال استبدال رأس المال محل العمل، أو من خلال وقف بعض البرامج الدراسية وما يتعلق بها من تكاليف وأجور والتي لا تحظى بالأولوية.<sup>4</sup>

والسبب الثالث لزيادة التقشف، خاصة في الدول النامية و"المتحولة" هو الانخفاض في الإيرادات العامة (المعتمدة على دافعي الضرائب) المتاحة. هذا الانخفاض هو داله في أحد أو كلا سببين، الأول قد يكون داله في الصعوبات المتزايدة في فرض الضرائب، أو داله في المنافسة من بنود الإنفاق العام الأخرى التي غالبا ما تكون ذات دوى سياسى أقوى. فعلى سبيل المثال، كان جمع الضرائب أيسر نسبيا في الدول ذات النظم المركزية مثل الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا قبل ما يسمى بانهيار الشيوعية، حيث يمكن انتعاب القوة الشرائية في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية المملوكة للدولة عن طريق "دوران" أو أى شكل من الأشكال الأخرى للقيمة المضافة للضرائب. وتستطيع الدولة أيضا أن تتحكم في – ومن ثم فرض ضرائب على – كل المعاملات التجارية الدولية. بيد أن الخصخصة والعولمة قد أضعفتا من تحصيل مثل هذه النوع من الضرائب غير المنظورة واليسيرة التحصيل، والبدل – مثل ضرائب الدخل، والضرائب على البيع بالتجزئة، والضرائب على الأملاك، وضرائب المبيعات على سلع الرفاهية – هي ضرائب منظورة وغير متداولة، وباهظة التكلفة، ويسهل التهرب منها، بل وأيضا تقنيا (بالإضافة الى

<sup>3</sup> وبالتحديد (ودون ذكر التحليل الدولى المقارن في هذا الخضم) لكل طالب، بالدرجة العلمية الأولى، فإن تكاليف التدريس في أغلب الأحيان لا يمكن الاستناد عليها لعدة أسباب بما في ذلك: (1) صعوبة تحديد التكلفة المرتبطة بتدريس الدرجة العلمية الأولى بالمقارنة، على سبيل المثال، لتكاليف البحث العلمى أو الخدمات أو التدريس المتقدم؛ و(2) التباين الكبير في طرق احتساب المعاشات أو ما يطلق عليه المزايا بالإضافة الى التكاليف المباشرة للأجور؛ و(3) تباين مماثل في معالجة التكاليف الرأسمالية بين تقريبا كل البيانات الدولية المنشورة عن التكاليف المقارنة للتعليم العالي.

<sup>4</sup> مقاومة الإنتاجية أو الكفاءة منتشرة في الجامعات التقليدية في معظم الدول، بالرغم من أن نوع من "الكفاءة" يتم تطبيقه قسرا من خلال زيادة أعداد الملتحقين الإيجارى، والحد من أعداد هيئة التدريس، وتجميد أو حتى تخفيض مرتبات الأساتذة. والتحسين المتعمد في التعليم العالي – مثل، تطبيق التكنولوجيا في التدريس، أو التغيير الجذرى في طرق التدريس والعمل المحمل على كل أستاذ – يطبق في أغلب الأحيان في مؤسسات جديدة أو قطاعات جديدة (مثل، "التعليم عن بعد"، ولكن قد يتم منظره ما إذا كانت تلك الأشكال "الأكثر إنتاجية" أم أن من الأفضل نعتها على إنها "مختلفة وان تكن أقل كلفة".

سياسيا) يصعب تحصيلها، وأكثر من ذلك، فبالنظر الى محدودية حجم الضرائب التي يمكن جمعها (أو محدودية العجز المالي التي يستطيع الاقتصاد القومي امتصاصها)، فإن التعليم العالي تتدنى أهميته بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التعليم الابتدائي والثانوي، والصحة العامة، والإسكان، والبنية التحتية، والخدمة الاجتماعية والاقتصادية "شبكة الأمان" والأمن القومي والخارجي للدولة.

وفي ضوء تلك القوى وما يتبعها من صعوبات مالية فإن النظم القومية للتعليم العالي ومؤسساته تقريبا في كل مكان في العالم مضطرين لاستبدال إيراداتهم القادمة، ليس فقط "بالمشاركة في التكلفة" كما سبق الذكر، ولكن أيضا بأنشطه إنتاجية مثل بيع الخدمات التعليمية، وبيع وتأجير المباني الجامعية، المثابرة النشطة للحصول على منح وعقود، وجمع التبرعات من الخريجين القدامى، والمؤسسات، والأصدقاء. ولذلك فإن مصروفات ورسوم التعليم المختلفة المحصلة من الطلاب و ذويهم يمكنها تحقيق نماء جوهري في الإيرادات العامة الأخذة في التندر. إن المصروفات تتميز أيضا بأنها تقوم بهذة المهمة بالتوازي مع عدم إضافة أى تكاليف إضافية أو تشتيت الأساتذة عن هدفهم الرئيسي وهو التدريس ( كما هو حال الإيرادات من خلال المنح والعقود أو أى شكل آخر من أشكال بيع العلم).

أما المعارضة القائمة على أن فرض المصروفات أو رفعها بمعدلات متسارعة ربما يؤدي الى حجب الطلاب المتوقعين من المناطق الريفية والناحية والفئات الأقل حظا من الوصول الى التعليم العالي، فمردودا عليها بالوعد ب إتاحة قروض متوافرة توافر عام (أى قروض لا يتوقف الحصول عليها على الجدارة الائتمانية – وبالتالي القدرة المادية – لأسرة الطالب)، وتوفير منح على أساس الموارد، يتم توفيرها بالكامل أو على الأقل جزء منها من عائدات المصروفات المتضخمة. وفي الواقع، فإن مؤيدى "المشاركة في التكلفة" يجادلون بأن البديل لعدم تطبيق شكل من أشكال التكلفة الجوهرية للإيرادات العامة هو استمرار أو تأزم التقشف في التعليم العالي، مما سينتج عنه الحد من أعداد المقبولين و/أو جامعات بالية ينقصها التمويل. ولأن أبناء الأسر الثرية يستطيعون باستمرار إيجاد البدائل (في القطاع الخاص أو في خارج بلادهم)، فإن الطلاب الذين يتوقع تضررهم هم أبناء الفئات الأقل حظا والذين من أجلهم يفترض أن التصدى فرض الرسوم التعليمية تحمي مصالحهم.

المنطق الثاني لمصروفات التعليم وأى شكل آخر من أشكال المشاركة في التكلفة لا يركز بشدة على الحاجة أو التكلفة ولكن يركز أكثر على الأساس (مع ذلك فإنه مطعون فيه أيديولوجيا)، هو مبدأ العدالة: وجهة النظر أن من يستفيد على الأقل لا بد وأن يشارك في التكلفة. أن هذا المبدأ أكثر وضوحاً وبريقاً من خلال أربع ملحوظات: الأولى إن "مجانية" التعليم العالي هي في الواقع مدفوعة من قبل كل المواطنين، سواء شعروا أو لم يشعروا بأنه تم تحميلهم الضرائب (أو أن قوتهم الشرائية انخفضت بفعل التضخم الناتج عن إصدار المزيد من العملات). ثانيا، فإن أغلب الضرائب تُحصل عن طريق ضرائب ارتدادية أو على الأقل ضرائب منسوبة الى حجم المبيعات، أو الإنتاج، أو الدخل الفردي والتي لا يسهل إخفائها أو من خلال الطريقة الأكثر ارتداداً وهي التضخم المستحث من الحكومة، كما سبق ذكره. ثالثاً، إن عدد متفاوت من المتمتعين بالتعليم العالي هم من الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا والعائلات ذات الدخل المرتفع الذين بمقدرتهم، بل وسوف يسددون على الأقل نسبة من تكاليف التعليم العالي إذا ما كان ذلك لزاما عليهم – ومن ثم مضطعين على قيمة التعليم العالي والإشارة لهم بالفوائد التي ينظر إليها على إنها شخصية وليست عامه. إن مثل هؤلاء الطلاب وعائلاتهم غالبا ما يفضلون أن يتحمل دافعي الضرائب جزء أو كل من تلك الفوائد الخاصة. ولكن سواء كان التعليم العالي مدعما أم لا – أي سواء كان التعليم العالي مجاني، أو بمصروفات رمزية، أو بمصروفات مرتفعة – فإن ذلك لن يشكل أى اختلاف في سلوك الالتحاق للطلاب من العائلات الثرية، وان كان هناك أى اختلاف فسيكون هامشيا. وفي هذه الحالة، فإن الدعم الحكومي لتعليم العالي العام اللازم للحفاظ على مجانية التعليم أو المصروفات الرمزية يماثل (على الأقل من وجهة نظر مؤيدى المشاركة في التكلفة) تحويل الأموال من الخزانة العامة الى أبناء الطبقات الوسطى والعليا. رابعاً، وأخيراً، فيما يخص الادعاء بأن فرض مصروفات تعليمية سوف يؤدي الى إقصاء عدد من الطلبة عن الالتحاق بالتعليم العالي: فإن نسبة المصروفات المحصلة يسهل (على الأقل نظريا) تجنيبها لتمويل المنح المقاسة على أساس الموارد ودعم قروض الطلاب والتي بإمكانها (ونكرر هنا على الأقل نظريا) الحفاظ بل وتحسين الموصلية<sup>5</sup>.

المنطق الثالث للمشاركة في التكلفة في التعليم العالي هو العقيدة الاقتصادية للنيوليبراليين بأن المصروفات – ما هي إلا ثمن مثلما الحال في أى سلعة قيمة أخرى إذا ما ارتفع الطلب عليها – تضيف على التعليم العالي بعض مزايا السوق. الميزة الأولى،

<sup>5</sup> بعض الشرح التقليدي للجدل حول العدالة في :

W. L. Hansen and B. A. Weisbrod, *Benefits, Costs, and Finance of Higher Education* (Chicago: Markham Publishing, 1969); Carnegie Commission on Higher Education, *Higher Education: Who Pays? Who Benefits? Who Should Pay?* (New York: the McGraw Hill Book Co., 1973); J. P. Jallade, "Financing Higher Education: the Equity Aspects," *Comparative Education Review*, June 1978, pp. 309-25; and G. Psacharopoulos and M. Woodhall, *Education for Development* (Oxford: Oxford University Press for The World Bank, 1985); and J. C. Hearn, C. P. Griswold, and G. M. Marine, "Region, Resources, and Reason: A Contextual Analysis of State Tuition and Student Aid Policies," *Research in Higher Education*, 37 (3), pp.241-278.

هي الاعتقاد بتحقيق كفاءة أعلى: أى أن تحمل بعض المصروفات الدراسية سوف يجعل الطلاب وأهاليهم مستهلكين فطنين والجامعات مؤسسات أكثر حظرا فيما يخص التكلفة. والميزة الثانية المنتسبة إلى السوق هو تجاوب المُتَّج: فإن فرضية الحاجة إلى تكميل الإيرادات العامة عن طريق المصروفات، والهدايا، والمنح سوف يجعل الجامعات أكثر استجابة لمتطلبات الفرد والمجتمع. والتفاوت في هذا الموضوع تحكمه المشكلة الأكاديمية المزعومة – وهى أن الطلاب يستغرقون في الدراسة عدد من السنوات أكثر مما ينبغي أو إنهم يدرسون عدد مواد أكثر (أو الاثنین معا) مما يجب أو مما يمكن أن يفيدهم بالطول والعرض لأن هذه المواد وأحيانا تكاليف المعيشة متوفرة مجانا، ولأن البديل قد يكون البطالة أو وظيفة دنيا في الحياة العملية. وقد استدركت ألمانيا، وهولندا والولايات المتحدة تلك المشكلة بشكل جزئى من خلال قصر أو خفض المساعدات المالية للطلاب في حالة ضعف أداءه العلمى اللازم لحصوله على المؤهل، وقد قامت بعض الولايات الأمريكية بتطبيق الرسوم المعروفة باسم "رسوم الطلاب القادمين من خارج الولاية" والتي هي أعلى من الرسوم المفروضة على الطلاب من ذات الولاية، وذلك على كل الطلاب في حالة الزيادة البالغة في عدد المواد أى "الساعات الدراسية credit hours" التي يدرسونها.

### التصدى للمشاركة فى التكلفة

كل هذا مطعون فى أساسه الفكرى، وليس كل صناعات القرار، أو المراقبين، أو المساهمين يتفقون على صحة أو ضرورة أو حتى مدى نفعية فكرة زيادة المشاركة فى التكلفة – أى مزيد من تحويل عبء التكلفة إلى الطلبة والأهالى. إن تحويل عبء التكلفة من على عاتق الحكومة ودافعى الضرائب إلى عاتق الطلبة والأهالى فى التعليم العالى قد لا يكون مقبولا بسهولة، خاصة فى الدول التي يغلب عليها الفكر الاشتراكي-السياسى الذى يرى أن التعليم العالى هو حق اجتماعى: يجب أن يكون مجانى، على الأقل للمحظوظين بشكل كافى للخوض والنجاح فى النظام الأكاديمى الثانوى الصعب. وبالتالي فإن هذا الفكر قد ينبع من نظرة أكثر شمولية بأن المجتمع هو المستفيد الأساسى من التعليم العالى، وأن هذا الرأى يتعين أن يهيم فوق أى فوائد خاصة يحصل عليها المتخرجين وعائلاتهم.

هذا المنطق الاقتصادى يوفر غطاء جيد للمصالح الخاصة للطلاب، والآباء، والأساتذة للاحتفاظ بمجانبة التعليم أو بالمصروفات الرمزية. إن الطلاب، بصرف النظر عن أى فكر، يميلون (وهذا أمرا مفهوم تماما) للتصدى لفرض أو زيادة رسوم التعليم. وقد يشكل الطلبة قوى سياسية هائلة، خاصة فى السياسات الراديكالية واليسارية، وتحديدًا على طول أوروبا وأمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا. أيضا آباء الطلاب الحاليين أو المتوقع لهم الالتحاق مستقبلا ربما يشكلون نخبة سياسة قوية، خاصة فى الدول ذات الدخل المحدود، حيث قد يكونوا هم أنفسهم من أكثر المستفيدين بمجانبة التعليم. وهذا قد يوضح لنا السبب وراء التصدى لمصروفات التعليم العالى من الأهالى والطلاب، الأغنياء ومحدودى الدخل على السواء، وكل من "اليمين" و "اليسار"، بينما أغلب الاقتصاديين والسياسيين، بما فى ذلك كل من أهل اليمين واليسار، يميلون إلى إقرار على الأقل بعض من "المشاركة فى التكلفة".

أما عن الاعتراض على الكفاءة واستجابة السوق كمنطقين لمزيد من المشاركة فى التكلفة، فإن العديد من الأكاديميين يؤكدون على أن التعليم العالى الخالص من المفترض أن يكون بمنء، أو على الأقل معزولا جوهريا، عن قوى السوق والاتجار. إن الإبتاع الصاغر لما يعتقد الطلاب إنهم يرغبونه، أو ما يعتقد السياسيون ورجال الأعمال أن الطلاب يجب أن يدرسونه، وفقا لكثير من الأكاديميين التقليديين، ما هو إلا مسار للانحطاط الأكاديمى. ويزيد على ذلك، أنه لا يوجد أى دليل، على الأقل فى الولايات المتحدة، يشير إلى أن الرسوم المرتفعة قد أدت إلى تحسن الاستجابة، أو الجودة، أو الكفاءة التعليمية. على أى حال، هذا الموقف التقليدى تنظر له الحكومات وينظر له العديد من المواطنين على انه لا يخدم إلا مصالح شخصية مكلفة لدافعى الضرائب.

إن النظر إلى التعليم العالى على انه يجب أن يكون "مجانى" أو على الأقل مدعوما بشدة، ربما أيضا يكون استراتيجى وعملى، بصرف النظر عن أى فكر أو سياسة. على سبيل المثال، فإن العديد من المعترضين على النظر إلى المشاركة فى التكلفة، كما أوضحنا أعلاه، يتقبلون فى ذات الوقت فكرة إن المساعدات المالية المقاسة على أساس الموارد والقروض نظريا قد تحافظ على موصلية التعليم العالى فى مواجهة الارتفاع فى المصروفات والانخفاض فى دعم دافعى الضرائب "القادرين". على أى حال، فإنهم يزعمون أن أبناء الفقراء قد لا يدركون انه يمكن التغلب على المصروفات المرتفعة من خلال المنح ومن ثم ربما لا يطمحون فى التعليم الجامعى أصلا خلال فترة دراستهم الإعدادية والثانوية. وغياب الطموح قد يؤثر فعليا فى خيار التعليم العالى ككل، ويزعم أيضا أن أبناء الفلاحين والعمال يرفضون الاقتراض، ليس من واقع حساباتهم الشخصية ولكن من واقع ثقافة ترفض الاستدانة. وأخيرا، بالرغم من أن الرسوم المرتفعة إذا ما اقترنت بمساعدات سخية على أساس الموارد قد تكون أكثر كفاءة، بمعنى أن الدعم العام متاح يمكن أن يوجهه بشكل أكثر كفاءة، فإن رفع أو فرض المصروفات يمكن تنفيذه على مدى قصير الأجل، بينما زيادة المساعدات تتطلب التزامات أيديولوجية طويلة الأجل – وببساطة فإن النتيجة هي "مصروفات مرتفعة – مساعدات منخفضة" أو "مصروفات مرتفعة – قروض غالية" (جونستون 1993). إن التصدى لتحويل التكاليف من الحكومة ودافعى الضرائب إلى الطلاب والأهالى ربما تركز على إدراك أن أموال دافعى الضرائب النادرة يتم تخصيصها على أساس الأهمية السياسية وليس بالضرورة

على أساس منطقي للتكاليف والأرباح لبنود الإنفاق المناقشة الأخرى، ولكن الأمر يعتمد على أساس أي البنود تستطيع تدشين ضغوط سياسية أكبر. إن المعارضين للنيلولبيراليين من النقديين والنيوماركسيين، يرون أن كل من سياسة السوق والسياسة الليبرالية الديمقراطية واللتان تنتشران في جل دول الغرب سوف تؤدي إلى استمرار عدم المساواة الحالية في توزيع القوى، والمكانة، والثروة، والفرص الاقتصادية. والنقطة الرئيسية في معارضة النقديين للمشاركة في التكلفة في التعليم العالي والتسويق، المختلفة تماماً عن الموقف المعلن للنيلولبيراليين، هي أن الضرائب يمكن زيادتها بشكل جوهري وعلى التوالي إذا ما توافرت الإرادة والقدرة السياسية لذلك. ويشددون على أن تطبيق ذلك سوف يُمكن من تحاشي الحاجة إلى المصروفات والأشكال الأخرى من المشاركة في التكلفة، وبذلك أيضاً يتم تجنب أى مخاطر من الأثر السلبي على نسب الالتحاق (خاصة بين الفقراء) وخطر إخفاق المساعدات المالية وبرامج القروض نتيجة لعدم كفاءتها أو لارتفاع تكاليفها (كولكلوغ ومانور 1991 Manor Colclough and 1991، بوخيرت ولينتج ( Buchert and King 1995 )

واستمراراً لمناقشة هذا التصدي الاستراتيجي البحث للمشاركة في التكلفة، فانه حتى النيلولبيراليين المتشددين قد يشعروا بالقلق نحو مزيد من المصروفات التعليمية التي قد لا تسفر عن مزيد من الموارد المالية للجامعات، ولا مزيد من المساعدات على أساس الحاجة وزيادة نسب الالتحاق بين من فاتهم القطار، ولا حتى لتحويل جزء من الإيرادات العامة إلى مجالات اجتماعية ذات أولوية أكبر، ولكن ببساطة أن يسفر ذلك عن تحول الإيرادات الضريبية عن التعليم العالي إلى بنود أخرى ذات قوى سياسية، بما في ذلك خفض الضرائب المحصلة من الأثرياء. ومن ثم، فانه ليس من عدم الرشادة ولا من عدم الشعور بالمسؤولية أن يحيز المساهمين (حتى هؤلاء المؤمنين بشدة بمعظم الأجندة التقليدية للنيلولبيراليين) إلى هدف بعينه من الإنفاق العام – وليكن دعم مرتفع وخفض المصروفات أو مجانية التعليم العالي – على الأغراض العامة الأخرى (أى خفض الضرائب)، والتي يمكن اقتراض وجود مؤيديين شرسين لها.

على أى حال، إذا كانت السلطة العامة غير قادرة وليس باستطاعتها توفير إيرادات كافية لتمويل التعليم العالي بصرف النظر عن مؤيدي فرض ضرائب إضافية وعن المقاومة للمصروفات (والتي هي بند رئيسي معلن للنيلولبيراليين، المولعون بالمشاركة في التكلفة كما يصورهم البنك الدولي)، فإن استمرار التشفيف سوف يصبح عاملاً مدمراً يوماً ما – إلى درجة الحصر الحاد للالتحاق و تزايد عدم تناسب أعداد أو كفاءة الأساتذة، ونوعية الكتب والأجهزة والمباني – بحيث يتقبل أكثر وأكثر الآباء، والطلاب، ورؤساء الجامعات الأمر الحتمي، بل ربما المرغوب فيه، وهو المشاركة في التكلفة من خلال فرض مصروفات التعليم وطرق أخرى.

### تزايد المشاركة في التكلفة في التعليم العالي

إن بعض الزيادة في التكاليف المحملة على الآباء والطلاب هي الغالب أمراً حتمياً ورشيداً اقتصادياً، نظراً للأسباب المذكورة أعلاه. إن مؤيدي الاقتصاد النيلولبيرالي يبدو أنهم في تزايد مستمر في معظم الدول مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، بما في ذلك الصين والكثير من دول وسط وشرق أوروبا، فضلاً عن الدول الصناعية المتقدمة في الغرب. ففي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا أصبحت الحلول المتبينة للسوق، والخصخصة، والمنهج المادى – والتي كانت لفترة طويلة تحت سيطرة أحزاب المحافظين – البند الرئيسي والمركزي لسياسات التي كانت تقليدياً أحزاب اليسار، خاصة عندما تولت الحكم تلك الأحزاب في التسعينيات. وبالرغم من إن التعليم العالي العام في الولايات المتحدة هو مسئولية الولايات المتعددة، فقد شهدت الثمانينات والتسعينيات تزايداً كبيراً جداً في مصروفات التعليم في أغلب الولايات. وفي عام 1997 كسرت بريطانيا وهي تحت حكم حكومة العمال التقليدي الأوربي لمجانبة التعليم العالي. ومع نهاية القرن الماضى فشلت ألمانيا وهي أيضاً تحت حكومة قومية اشتراكية ديمقراطية، وبالتحديد في عام 1999 في الإبقاء على الهيكل القانوني للتعليم العالي المجانى لكل الناجحين من المدارس الأكاديمية الثانوية الألمانية. وفي عام 2001، أصبحت النمسا أول دولة ناطقة بالألمانية تفرض مصروفات. إن استكمال إيرادات التعليم العالي من مصادر غير حكومية – أساسا الطلاب والأهالي – هو أحد التوصيات الرئيسية للبنك الدولي ومعظم خبراء التنمية كحل هام لمشكلة الجامعات المكدسة ذات العجز المالى في الدول النامية (جونستون 1991 Johnstone، 1993، وود هول Woodhall 1992، البنك الدولي 1994، زيدرمان والبريخت 1995 Ziderman and Albrecht، جونستون وأرورا وإكسبرتون 1998 Johnstone, Arora, and Experton). ونستطيع أن نرى بداية فرض مصروفات تعليم والعديد من الرسوم المتنوعة في دول مثل الصين، وفيتنام، والهند، والمزيد المتوالى من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ونرى المعضلة في روسيا، وأوروبا الشرقية، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وهي تتصارع جميعها مع الحاجة لفرض مصروفات لاستكمال الإيرادات المتناقصة من الإيراد العام المخصص للتعليم العالي، ويسعون لإيجاد ثغرات في الدساتير الحالية التي تضمن مجانية التعليم العالي (بين 1997 Bain). ونرى قطاع خاص واضح، حتى ولو كان غير متمائل، يعتمد أساساً على الإيرادات من المصروفات في اليابان، وكوريا، والفلبين، وتشيلي، والبرازيل، وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية، وكذلك قطاع خاص ينشأ في دول الاتحاد السوفيتي السابق وباقية دول شرق أوروبا. ويوضح جدول (1) بيان استدلالي لمصروفات التعليم العالي في القطاع العام في عدة دول.

جدول (1)  
مصروفات استدلالية لمعاهد/جامعات القطاع العام  
(شهادة عليا أولى، وفقا لأحدث بيان متوفر للسنة الأكاديمية، بالدولار الأمريكي)

الدولة	مصروفات مرتفعة	مصروفات منخفضة
النمسا	\$746	\$746
كندا	5,000	1,366
الصين	2,591	518
اليابان	2,974	2,974
الهند	85	20
المكسيك	1,159	178
روسيا	12,026	0
جنوب أفريقيا	3,293	1,085
الولايات المتحدة	6,000	1,600
المملكة المتحدة	1,565	1,565

المصدر: مشروع موصلية وتمويل التعليم العالى، جامعة بافلوا فى نيو يورك، الموقع على الانترنت:

Source: Information by the Higher Education Finance and Accessibility Project, University at Buffalo Center for Comparative and Global Studies in Education. <http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>

فى مواجهة التصاعد فى النفقات المحملة على الطلاب والآباء، فإن النظم القومية والمؤسسات الفردية تواجه تحديات للحفاظ على موصلية التعليم العالى، خاصة بالنسبة للفقراء، والأقليات والرفييين والجماعات المهمشة تقليديا الأخرى. (هذه التحديات أكثر إلحاحا فى ضوء التفاوت المتزايد فى الدخل فى معظم دول العالم). فى الولايات المتحدة وفى العديد من الدول الأخرى، فإن أساس تزايد فرص وموصلية التعليم العالى يتم الاستجابة لها، ضمن مجموعة من الطرق الأخرى، عن طريق مساعدات مالية مفاسه على أساس الموارد أو/و قروض طلابية متاحة بصفة عامة ومضمونة من الحكومة (أو أى شكل آخر من أشكال تأجيل الدفع، مثل ضرائب التخرج)

والإشكال الأكبر فى هذا التحول، على الأقل فى العالم النامى وفى دول الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا، هو أن العديد من تلك الدول ينقصها (بالإضافة الى طبقة وسطى غنية كافية وقادرة على تحمل المصروفات التعليمية) معتقدات وتقاليد مثل:-

- اعتقاد فى تناسب فكرة المصروفات: أى انه يجب على الآباء و/أو الطلاب المساهمة فى تكاليف التدريس فى مرحلة التعليم العالى، على الأقل على قدر إمكانياتهم، حتى فى المؤسسات "العامة" التعليمية المعروفة، إن العائلات فى العديد من دول أوروبا ينتظر منها أن تسدد لأبنائها تكاليف الإعاشة، وليس تكاليف التدريس أو مصروفات التعليم – ومن هنا تأتى أهمية القدرة على القيد فى الجامعة مع استمرار الإقامة بمنزل الأسرة، وتكمن الأسباب وراء ارتفاع نسب الوصول الى التعليم العالى فى المناطق الحضارية. وتتوقع العائلات فى اسكندنيايا أن تتكفل الضرائب المرتفعة التى يتحملونها على ضمان مجانية التعليم، ولكن أن يتحمل الشباب بصفتهم بالغبين ومستقلين نفقات المعيشة من خلال الحصول على القروض المدعومة المتوفرة لهم.)
- تقليد الإعلان الحقيقى عن الدخل والأصول، بأمانة، للأغراض الضرائبية أو المستندات اللازمة لإثبات الحاجة المالية من أجل الحصول على مساعدات للطلاب. (إن الصعوبات المصاحبة للتحقق من الدخل تزايدت فى الدول النامية و "المتحولة" مع انتشار التوظيف فى القطاع الخاص، خاصة بين الطبقة المتوسطة والعاملة، بينما كانت تلك الوظائف حكومية بشكل رئيسى، وكان يسهل تقصى حقيقتها.)
- تقليد التبرعات للتعليم العالى، والتى تستطيع أن تؤسس صندوق للمنح الدراسية فى الجامعات والكليات، العامة والخاصة على السواء. (ونجد بعض الثقافات لديها تقاليد عريقة للتبرع، ولتقديم المعطآت لأغراض دينية، ولكن ليس بالضرورة للتبرع الى التعليم العالى، والذى يعد منافع خاصة أو فى استطاعة النخبة تحمل تكاليفه، أو انه مسئولية الحكومة.)

إن بسبب توافر تلك التقاليد (بالإضافة الى ما يقرب من 56 مليون دولار من المساعدات المالية والقروض المقاسة على أساس الحاجة) تستطيع الولايات المتحدة فى مواجهة تكاليف التعليم الباهظة، فى القطاعين العام والخاص، الاستمرار بادعاء بان الوضع المادى للعائلة لا يحول دون الوصول الى التعليم العالى، وفقا لقدرات الطالب واهتماماته. وغياب تلك التقاليد، فى أماكن

أخرى، مع وجود سياسات عامة تهدف الى الحفاظ على الموصلية، توفر من الأسباب ما يؤيد الإيقان بأن التعليم العالى سوف يصبح صعب المنال بصورة متزايدة لاسيما الأغنياء فقط.

لكن سياسات مثل المساعدات المالية المقاسة على أساس الموارد وقروض الطلاب المتوفرة لعامة الطلاب بسعر فائدة مقبول يصعب تطبيقها مالياً، وسياسياً، وفنياً، وأحياناً أيضاً ثقافياً. على سبيل المثال، "الحاجة المالية" تزداد صعوبة التأكد من حقيقتها، خاصة في الدول غير الغربية، حيث دخل القطاع الخاص قد لا يكون معلناً ولا حتى مسجلاً (بل وبالتأكيد غير معلناً كاملاً) وحيث التهرب الضريبي متفشى في كل مكان (ماكماهون 1998 McMahon). أياً كانت المسؤولية الأسرية المتوفرة، فإنها قد تكون مقصورة على البنين، أو قد تكون تحت سيطرة أقارب ليسوا من الدرجة الأولى، وقد تعتمد شرائح كاملة من الشعب على دخل غير مادي، مما يجعل تحديد "الحاجة المالية" أمراً أكثر صعوبة. وبدون بعض الأساليب لتحديد "الحاجة" فإن قطاعات عريضة من الشعب سوف يُجحد فعلياً حقها في الوصول الى التعليم العالى، أو انه لابد من استمرار مجانية التعليم لكل الطلاب أو أن تبقى المصروفات الرمزية – والتي في ظل غياب بدائل للإيرادات العامة، تعنى إن الكليات والجامعات إما أنها سوف تقيد الالتحاق بها (وتستمر في خدمة النخبة فقط)، أو إنها سوف تستمر في جامعات مكدسة ومستويات بالية بحيث يُحرم جميع الطلاب من تعليم عال راقى المستوى.

### ما هي المصروفات المناسبة؟

ردا على إدراك الحاجة الى، بل "حتمية"، المزيد من "المشاركة في التكلفة" - وهذا المصطلح ينتشر استخدامه كتعبير لطيف يعنى فرض المصروفات أو زيادتها بصورة حادة – فإن وزارات وقادة التعليم العالى يتكرر استفسارهم عن: "ما هو المستوى الأمثل لرسوم التعليم؟" وبصفة عامة، فإنهم ييغون قيمة مادية، أو نسبة من تكاليف التدريس "مناسبة" أو على الأقل متوافقة نوعاً ما مع الاتجاه العام للتعليم العالى الدولى.

لكن السؤال عن "مصروفات مثالية" لا يمكن الإجابة عنه بشكل فعال دون الرجوع الى سياق السياسات الأخرى والملايسات المقترنة بها. والنقاط الرئيسية في ذلك هي:-

**1. توافر أنواع أخرى من "الرسوم" غير مميزة بالإضافة الى مصروفات الدراسة.** وقد يطلق على تلك الرسوم "المختلفة عن المصروفات" رسم مقدم أو رسم "مرة واحدة"، أو أى رسم اجبارى آخر مثل رسم استمارة، والتسجيل والقيّد، والأنشطة الطلابية، والأنشطة الرياضية، والتكنولوجية... الخ. وقد اشتهرت ولاية كاليفورنيا بقدرتها على الحفاظ على مستوى منخفض لمصاريف الدراسة فقط بسبب الرسوم المرتفعة جدا التي تحصلها. وتقوم الجامعات اليابانية بتحصيل "رسم استمارة" يصل الى 350 دولار أمريكى، وباجمالي إيرادات تشغيل تصل الى 15 مليون دولار محققة للجامعات الخاصة الكبرى في الوقت الذي لا تتكلف شيئاً تقريباً، كما تشتهر الجامعات الهندية بتحصيلها رسوم لا تعد ولا تحصى.

### **2. تكلفة الطالب في مؤسسة التعليم العالى بعينها أو في البرنامج الدراسي تحت الاختيار.** فالتكلفة تتفاوت بشكل جذرى

بين المؤسسات المختلفة والقطاعات، وبخاصة بين البرامج الدراسية. فإذا كانت "المشاركة في التكلفة" – والتي تعنى تحصيل مصروفات – مبنية على أساس سياسة تحميل نسبة من نفقات التدريس لكل طالب، فإذن يصبح من بالغ الأهمية عند المقارنة الدولية معرفة كيفية احتساب تكلفة الطالب، أو نفقات المؤسسة. ولكن هذه التكاليف تتوقف على الافتراضات والتقاليد المحاسبية: على سبيل المثال، كيفية التي تم على أساسها توزيع نسب التكاليف الغير مباشرة فيما بين دراسة الشهادة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا، أو كيف يتم معالجة تكاليف المعاشات، أو التأمين الصحى، أو التكاليف الرأسمالية. بالإضافة الى أن التكاليف لكل طالب تتفاوت بشكل جوهري فيما بين البرامج الدراسية المختلفة وفقاً للنسب الأستاذ-عدد الطلاب الساندة، والأجهزة اللازمة والتكاليف الخاصة بكل برنامج – مثل الحال في برامج العلوم، أو التاريخ، أو برامج إعداد المعلمين.

### **3. الأرباح الخاصة المعتقد تحقيقها لمؤسسات أو درجات علمية بعينها.** فبصرف النظر عن الفروق في تكلفة التدريس،

فإن المتعارف عليه انه من المناسب بمكان (أو ربما ملائم فحسب، أو أكثر جدوى) استرداد نسب أعلى من التكلفة من تلك البرامج والدرجات المعتقد بأنها سوف تحقق عائد شخصى أكبر للطالب (أو الأباء) – سواء من القدرة على الكسب في المستقبل، أو في المكانة الاجتماعية، أو في تأمين وظيفة، أو أى قيمة أخرى في تخصصه أو مهنته. ومن ثم في كلا التعليم العالى الخاص، والتعليم العالى العام المسموح تحصيل مصروفات فيه، نجد أن المصروفات والرسوم الأخرى للطلب والبرامج العلمية الأخرى المتقدمة في مجالات الصحة العامة تكون مرتفعة بصفة عامة، لتعكس ليس فقط التكاليف الباهظة لتدريس مثل هذه التخصصات ولكن أيضاً القيمة السوقية المرتفعة لتلك الدرجات (وبالتالى تعكس الدخل المرتفع والمكانة المرتفعة المقرونة بهذه المهن). وأيضاً مع السماح بالشركات الخاصة وتفعيل قوى السوق في العديد من الدول التي كانت يحكمها اقتصاد مركزى مخطط اشتراكى/ماركسى، فقد ازداد الطلب على التعليم العالى لدراسة الاقتصاد، والإدارة، والحقوق، وعلوم وبيانات الحاسب، واللغة الإنجليزية بشكل كبير – وتبعه في ذلك مصاريف التعليم في تلك البرامج.

إن وضع "مصرفوات مناسبة" قد أصبح أكثر تعقيدا بسبب التفاوت داخل الدولة والتفاعل بين عنصرين هما: (1) تكاليف التدريس (2) المزيج بين المنافع العامة والعائدات الخاصة. فعلى سبيل المثال، يعتقد تقليديا إن التكلفة لكل طالب تزداد في الجامعات البحثية، أو "التقليدية" أكثر عن مثيلتها في الجامعات قصيرة الأجل، المهنية، والأقل تركيزا على الأبحاث، وبذلك فإن توحيد المصاريف على كونها نسبة من التكاليف تُحمل على الطلاب وأبائهم سوف يسفر عنه مصرفوات أعلى في الجامعات البحثية التقليدية بصفة عامة. على أي حال، وبالرغم من التكلفة المرتفعة للوحدة المفترضة في الجامعات التقليدية قد تكون حقيقة واقعة في الطب، فإن ذلك غالبا ليس حقيقة في البرامج الأخرى مثل الحقوق وإدارة الأعمال والمالوف تحصيلها مصرفوات مرتفعة، ولكنها زهيدة التكلفة في الواقع، على الأقل على مستوى الشهادة الجامعية الأولى.

إن مصرفوات المرتفعة في الجامعات التقليدية تحكمها أيضا عامل إنها تحقق مكانة اجتماعية أعلى – ومن ثم عائد شخصي ودخل متوقع أعلى في المستقبل – مرتبط بالدرجة العلمية من جامعة تقليدية (فرنسا، بما لديها من الجرانديكول grandes écoles، تعد استثناء لافت للنظر). فضلا، فإن الطالب الجامعي قد يغلب احتمال انتماءه الى عائلة أكثر ثراء، ومن ثم يغلب قدرتها واستعدادها لسداد مصرفوات أعلى – وإذا كان الطالب لا ينتمى لأسرة ثرية، فإن العائد الخاص الأكبر والدخل المتوقع يجب أن يظلا كافيين – على الأقل في عالم تسوده الرشادة الاقتصادية – لمساندة قروض الطلاب، ومن ثم دفع مصرفوات أعلى. على أي حال، باستثناء بكالوريوس الطب والدرجات العلمية المماثلة، والتي لا تزال مرتبطة بالجامعات التقليدية، فإن أغلب البرامج الأخرى ذات الطلب الأعلى في كثير من بلدان العالم – الاقتصاد، إدارة الأعمال، المعلومات وعلوم الحاسب، الحقوق، ودراسة اللغة الإنجليزية – يمكن تدريسها واستيعابها بنفس (أو أكثر) اليسر في مؤسسات غير-الجامعية non-university في الواقع، فإنه يمكن ادعاء أن الاحتمال الأكبر أن الطالب الجامعي يجلب منافع عامة جوهرية في مقابل العائد الخاص – عن مثيلة في البرامج قصيرة الأجل في المؤسسات غير-الجامعية (المعاهد المتوسطة). تحت هذا الإطار، فإن الجامعات التقليدية هي التي تحتاج (أو تستحق) الدعم الحكومي الأكثر (ومصرفوات أقل) عن المؤسسات غير-الجامعية والتي تميل لخلق فوائد خاصة بشكل أساسي.

**4. تكاليف معيشة الطالب** (خاصة الغرفة والإقامة). وتتوقف تلك النفقات بشكل أساسي على مدى احتمال الإقامة في منزل الأسرة – والتي بالتالي هو دالة في مدى قرب المعهد أو الجامعة من المنزل، ومدى توافر وسائل نقل غير مكلفة، والى حد ما الى "الثقافة" التي تقبل أو لا تقبل استمرار إقامة الأبناء مع الأسرة في العشرينات من العمر. إن سياسات الولايات في أمريكا على سبيل المثال، تستهدف عامة إقامة جامعة أهلية في محيط مقبول المدى لتقريبا كل الأسر (يفترض بصفة عامة امتلاك سيارة في الولايات المتحدة). وجليا، فإن هذا الأمر غير متوفر في المناطق الريفية لغالب الدول، حيث يفترض إقامة الطالب "بالمدينة الجامعية" عند الالتحاق بأحد الكليات التقليدية. لكن التقبل الثقافي العام لاستمرار الإقامة مع الآباء في حالة إمكانية ذلك قد تتفاوت بين الدول، فمثل هذه الرتيبات أكثر قبولا طوعينا في فرنسا، بالمقارنة مع إنجلترا وألمانيا.

وإذا كان الطالب لا يستطيع الإقامة في منزل الأسرة، فإن تكلفة إعاشة الطالب تتأثر بشكل كبير بمدى الدعم الحكومي للمدن الجامعية والكنتين أو توفر الوصول إليهم بأدنى تكلفة. إن تقليد توافر مدن طلاب جامعية متوارث عن النموذج الجامعي الإنجليزي للتعليم العالي، منفذ في تلك الدول التي يفترض فيها ضرورة مجانية الالتحاق بعيدا عن أي مسؤولية للطالب أو الأسرة. لكن هذه المدن الجامعية قد تكون رثة ومكدسة، مثلما الحال في الصين، بينما تحصيل مبالغ صغيرة جدا قد يُمكنها من تغطية النفقات الحقيقية الزهيدة – أما في العديد من السكن الطلابي الملحق بالجامعات والمعاهد في الولايات المتحدة، المترف بالتكيفات وغرف نوم خاصة، "وصالات عامة" فارعة، بالإضافة إلى غياب أي دعم حكومي، مما يجعل من المالوف أن تكون الإقامة في السكن الجامعي في منطقة حضارية أكثر تكلفة من الإقامة في المنازل الأهلية المحيطة، الخاصة وبدون أي دعم. ويوضح الجدول رقم (2) إجمالي النفقات المجمعة المحملة على الطلاب والأهالي لعدد مُنتقى من الدول.



من الواضح أن الآباء في الصين، والذين هم غالبا لديهم ابن أو ابنة فقط والذين يضعون قيمة عالية جدا للتعليم العالي (وإلا يصبح من الأرجح أن يفقد الابن أو الابنة الأمل في التعليم العالي)، سوف يكون مستعدون بالطبع لبذل تضحيات مالية كبرى من أجل ذهاب الأبناء إلى الجامعة.<sup>17</sup>

وربما يكون الآباء أكثر استعدادا للدفع في الدول التي يوجد بها قطاع تعليم خاص، حيث اعتادت الأفراد على الدفع لحصول أبنائهم على التعليم العالي (وأحيانا الثانوي). وهذه تبدو حالة الولايات المتحدة، حيث تفوق المصروفات في المعاهد والجامعات الخاصة \$20,000 في العام، وإجمالي النفقات تتعدى 30,000 دولار أمريكي، وحيث مصروفات الإقامة في المدينة الجامعة التابعة لجامعات القطاع العام الأكثر غلاء تصل إلى نحو أربع أو خمسة آلاف دولار أمريكي وأكثر (نظرا لارتفاعها بحدّة أكثر من ارتفاع مثيلتها في القطاع الخاص)، وحيث إجمالي النفقات السنوية في القطاع العام يمكن ببساطة أن يصل إلى 15,000 دولار. على أي حال، فإن الارتباط المتوقع بين المصروفات في القطاعين العام والخاص لا يسرى على التحليل الدولي المقارن. فاليابان، والبرازيل، والهند، وكوريا، والفلبين، وكل الدول الأخرى التي يوجد بها قطاع خاص للتعليم العالي مازالت تتميز بانخفاض أو مجانية التعليم العالي في الجامعات التقليدية الحكومية. وأكثر من ذلك، فإن الجهود من أجل رفع قيمة المصروفات في القطاع العام - حتى ولو بنسب متواضعة و حتى في ضوء الحدود المعلنة للدخل المتوسط والمرتفع لهيكل هؤلاء الطلاب المحظوظين - يبدو أنها مازالت تواجه معارضة سياسية مكثفة (كما هو الحال في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة والتي أغلقت أبوابها تقريبا كامل عام 1999 لمعارضة المقترح الحكومي لرفع المصروفات من قليل من السنوات إلى نحو 70 دولار أمريكي في الفصل الدراسي).

في أمريكا، فإن الآباء عادة لديهم تقديرات محسوبة بدقة عن "المساهمة العائلية المتوقعة Expected Family Contribution (EFC)". لكن المساهمة العائلية المتوقعة في الواقع لا يمكن استنتاجها ببساطة عن طريق قاعدة مسبقة لما يجب على الآباء دفعة مع اختلاف مستويات أجورهم، ولكن هذا يعتمد على مدى استعدادهم للدفع في فترة زمنية معينة ووفقا لثقافة بذاتها. في الحقيقة إن المساهمة العائلية المتوقعة EFC في الولايات الأمريكية المتحدة قد تراجعت في السنوات الأخيرة. ويرى البعض أن هذا التراجع يعكس تزايد الترف لدى الطبقة المتوسطة، بينما يرى البعض الآخر أن الكونجرس الأمريكي يحابي الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة في قلقها من المصروفات بسن تشريعات بموجبها تم تجنيب أغلب بنود الأصول العائلية المعتادة، المسكن بصفة أساسية، من معادلة احتساب المساهمة العائلية المتوقعة EFC، إن حالة الولايات المتحدة تزداد تعقيدا بفعل العدد الهائل من الطلاب القادمين من أسر بها أحد الأبوين فقط مما يصعب تحديد أو تفعيل "المسئولية المالية للآباء". وهناك أيضا كثيرا من الطلاب الأمريكيين المحتاجين ماديا ومهمشين أكاديميا أو أنهم متأرجحين بشأن التعليم العالي، في الوقت ذاته متاح لهم أماكن في التعليم المفتوح المتوفرة في قطاعات التعليم العالي الأمريكي. ومثل هؤلاء الطلاب يقولون بأنهم لن يلتحقوا أو سوف يتركوا الدراسة في حالة الارتفاع الكبير للمصروفات. أو ربما هم يرجعون ترك الدراسة إلى "أسباب مادية" لمجرد أن هذا سبب مقبول اجتماعيا الإعلان عنه، أكثر من على سبيل المثال الاعتراف بضعف قدرتهم على التحصيل العلمي أو الزهق، أو فقد الدافع، أو عدم استعداد بعض الآباء للدفع ما قد يكون أمثالهم يتحملون دفعة عن طيب خاطر. وباختصار، فإن استعداد الآباء للدفع، مثل استعداد الطلاب لتحمل الديون، غالبا ما تحكمه الثقافة بشكل جوهري، وقد يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي أو الدخل العائلي وذلك بخلاف الأثر الحقيقي للعوامل المالية البحتة المتعلقة بالمشاركة في التكلفة والمنسوجة مع العوامل الأخرى، مما يصعب تحديدها بدقة.

6. إمكانية عمل الطالب أو الطالبة في أجازة نصف العام أو أجازة الصيف. العمل من أجل التعليم جزء من الأسطورة الأمريكية التي مازالت قائمة (سترن و ناكاتا 1991 Stern & Nakata) فينتظر من الطلاب الذين يدعون "الحاجة المالية" أن يدخروا من عملهم خلال الصيف على الأقل 1500 دولار. وأيضا أن يعملوا لبعض الوقت، تقريبا عشرة ساعات في الأسبوع، براتب حوالي \$2000. ولكن كثير من الطلاب الأمريكيين يعملون لمدد بين عشرين وأربعين ساعة أسبوعيا - وجميعهم من المفترض إنهم مقيدون بالجامعة بانتظام "كامل الوقت" (في الواقع، فإنهم يستغرقون أكثر من الأربعة سنوات التقليدية للحصول على الدرجة العلمية). إن القدرة على العمل في الأجازة الصيفية وأجازة نصف العام من أجل المساهمة بشكل فعال في المشاركة في التكلفة هي دالة في أربع عوامل على الأقل والتي قد تكون سائدة في الولايات المتحدة بصفة عامة: (1) ثقافة الإذعان - وحتى توقع - أن يعمل الشباب لبعض الوقت، حتى بين الأسر الثرية بالرغم من أن العمل قد لا يكون ضروريا لرفاهية الأسرة المادية؛ (2) اقتصاد قوى بصفة عامة تتوفر فيه الوظائف لبعض الوقت، لغير المدرسين، بأجر زهيد ولكن دائما متاحة؛ (3) التشجيع والمساعدة للطلاب بواسطة البرنامج الفدرالي العمل - الدراسة، والذي يقدم الدعم الجزئي للمعاهد و لبعض الوظائف المحلية للطلبة المحتاجين؛ و (4) أسس علمية (منخفضة بالمقارنة بأغلب الدول) وجدول أكاديمي (بما في ذلك فصول مسائية) يتيح بل ويشجع العمل لبعض الوقت و"التوقف" لفترات عن الدراسة. وهذه السمات الهيكلية والثقافية والاقتصادية مجتمعة تسمح بالمشاركة في التكلفة بشكل جوهري من خلال عمل الطالب لبعض الوقت أو في الأجازة الصيفية. بيد أن تلك السمات قد تغيب بقدر كبير في كثير من الدول، وتبدو غائبة في

<sup>17</sup> لقد تم التأكد من تلك الظاهرة بواسطة إجراء المؤلف لعدة مقابلات مع مجموعة من الآباء أثناء انتظارهم خارج احد قاعات امتحانات القبول في التعليم العالي في يوهن وشونج تشيننج في صيف 1999، بمصاحبة الأستاذة الدكتورة شن هونج - من جامعة هاز هونج

الدول التي تعاني أكثر من الحاجة الى تكملة الإيرادات الحكومية بصفة خاصة. وبهذا فإن النقص في توافر العمل للطلاب يضع مزيد من الضغط على المنح والقروض – والتي هي مجال بحثنا في الجزء التالي.

### 7. التوافر العام والكفاية للقروض المدعمة والمنح "على أساس الحاجة" أو "مقاسة على أساس الموارد". نظريا، فإن

المنح "على أساس الحاجة" مقرونة بمعدلات متصاعدة بقروض طلاب، تعد بدائل للمساهمة المفقودة للأباء ذوى الدخل المنخفض. ونعنى ب"التوافر العام" أن الطالب الراغب في والمقبول في احد الأماكن للتعليم العالى أو فوق المتوسطه يصبح مؤهل، للحصول على منح أو قروض مدعومة نظرا لمحدودية دخل الأسرة، أو بمعنى آخر لن يتم حرمان أى طالب من القرض لأن أسرته لا تملك أصول للرهن أو ليس لديها جدارة ائتمانية. إن المنح والقروض الغير متوفرة توا فر عام تُعرف على أنها مُرشدة، غالبا وفقا لمعيار القدرة الأكاديمية أو استعدادات لا علاقة لها بقدرة الأسرة على توفير أى مساعدة مالية. إن منحة بيل في الولايات المتحدة، والمنح البريطانية السابقة، والصندوق الاجتماعى الفرنسى، والباؤج الألماني **Bafög** هم بعض أمثلة للمساعدات المالية الحكومية المتاحة والتي تؤهل الطالبة أو الطالب لها بمجرد قبول احد الجامعات لهم، ولأنهم من أسرة محدودة الدخل، مع احتفاظهم بمستوى أكاديمى أدنى يسمح بالتقدم فى خطوات الحصول على الدرجة العلمية. ولأن القدرة الأكاديمية أو الاستعداد للتعلم على الأقل وفقا للمعايير التقليدية، مرتبط بالوضع الاجتماعى-الاقتصادى، فإنه كلما تم استخدام "القدرة العلمية" فى توجيه المنح والقروض المدعمة – والتي كثيرا منها (يذهب الى الطبقة فوق المتوسطة) يكون تأثيره محدود أو لن يكون له أثر على قرار الطالب فى الالتحاق – قلما توافرت للطلاب ذوى الدخل المحدود، وفرص المزيد من المصروفات سوف يكون على الأرجح عائق للالتحاق بالتعليم العالى.

"كافية" تعنى القدرة الحقيقية على موازنة الدخل العائلى المنخفض من المنح والقروض المدعمة على أساس الحاجة. "كافية" هى دالة فى الحد الأقصى للمنح والقروض المدعمة (أى المبلغ المؤهل له أبناء العائلات ذات الدخل الأدنى) والدرجة التى يستطيع هذا المبلغ معادلة غياب أى مساهمة من الأبويين. وفى أفضل صورة له، فإن مزيج المنح – القروض يكون "كافيا" الى الدرجة التى توفر المقدره المالية لأقل العائلات دخلا أفضل تعليم عالى مؤهل له الطالب. أما فى أدنى صورة له، فإن مزيج المنح – القروض يكون "كافيا" الى الدرجة التى توفر المقدره المالية لأقل العائلات دخلا أرخص البدائل فى التعليم العالى (غالبا تعليم متوسط، فى معاهد غير جامعية) مؤهل له الطلاب القادرين على الإقامة فى منزل الأسرة وربما أيضا على العمل لبعض الوقت (أو حتى كامل الوقت) ومنتظمين فى الجامعة لبعض الوقت.

أيضا "كافية" دالة فى المنح (أو مزيج القروض – المنح) للمستويات المختلفة من الدخل العائلى. وتحدد العلاقة عند الحد (الدخل الأدنى) الذى إذا ما زاد فوق ذلك يبدأ خفض الحد الأقصى من المنحة (وفقا للتوقعات أن العائلة تستطيع الآن البدء فى المساهمة على الأقل بجزء ما) ووفقا للمعدل الذى عنده تخضع كل الزيادات اللاحقة فى الدخل الى "ضريبة" فعلية عن طريق المساهمة المتوقعة للعائلة والمزيد من التخفيض فى حجم المنح على أساس الحاجة. وجليا، فإنه كلما زادت المنح المتوفرة عامة (بمعنى كلما زاد اعتمادها على أساس الدخل فقط، ودون إضافة أى ترشيد آخر للقدرة العلمية)، وكلما تم قياس المساهمة العائلية المتوقعة بمعدل وبدرجة فى متناول الغالب الأعظم من الأسر)، كلما أمكن لنظام المنح-القروض على أسس الحاجة من الحد من أثر المصروفات السلبى على الالتحاق.

والخلاصة، ومن أجل الإجابة على الاستفهام عن كم يجب أن تكون المصروفات – أو كم يجب إن يكون العبء المالى الإجمالى المحمل على الطالب أو الطالبة والأسرة – فإن ذلك يتطلب أن نأخذ فى الاعتبار كل هذه العوامل. ويمكن أن نتوقع عبء نفقات كبير جدا – فى حدود 20 أو 30 ألف دولار أمريكى – فى حالة وجود مصاريف باهظة – مثلما هو الحال فى التعليم العالى الخاص راقى النوعية/مرتفع المستوى الذى يتميز بصغر أو بانعدام وجود أى مساندة حكومية لنفقات التدريس الأساسية، وبدعم وجود "تخفيض فى الأسعار" أو منح دراسية مع الإقامة بعيدا عن مقر إقامته الأصلية فى ظروف مختلفة عن أقرانه فى العمر الذين تركوا الدراسة وذهبوا للعمل. وأقل عبء مالى محمل على الطلاب وذويهم ربما نجد فى حالة التعليم المجاني أو بمصروفات رمزية<sup>18</sup> مع استمرار الإقامة بمنزل الأسرة. كما نجد فى عديد من الدول مدى اتساع الفجوة بين أعلى وأقل تكاليف/نفقات محملة على الطلاب وذويهم قبل الحصول على أى مساعدة مالية فى صورة منح وقروض، كما هو موضح بالجدول رقم 3.

<sup>18</sup> إن المصروفات الضئيلة جدا تعد مساوية للتعليم العالى "العام"، ولكن نظريا ربما تكون هناك جامعات عامة أو خاصة تحصل مصروفات عالية أو ضئيلة، وفقا لتكليف التدريس بها، ولكن أساسا على درجة الدعم الحكومى لتلك التكاليف.

جدول 3

المدى المقدر لإجمالي نفقات التعليم العالي محملة على الطلاب وذويهم  
لعام 1999-2000 (الشهادة العليا الأولى)، دول مختلفة

بالعملات المحلية والمعادل بالدولار الأمريكي

قطاع خاص		قطاع عام		الدولة العملة الوطنية
أقل التقديرات	أعلى التقديرات	أقل التقديرات	أعلى التقديرات	
A\$15,784 [\$12,040]	A\$29,950 [\$22,860]	A\$9,445 [\$7,215]	A\$22,910 [\$17,480]	أستراليا <sup>19</sup> دولار أسترالي
لا ينطبق	لا ينطبق	ATS46,000 [\$3,433]	ATS153,500 [\$11,455]	النمسا <sup>20</sup> شلن
¥7,500 [\$3,886]	¥22,000 [\$11,399]	¥4,300 [\$2,228]	¥15,800 [\$8,187]	الصين يوان
Birr 3,275 [\$2,190]	لا ينطبق	Birr 50 [\$33]	Birr 725 [\$483]	إثيوبيا البيرو
FFr. 76,638 [\$11,559]	FFr. 140,080 [\$21,128]	FFr. 27,562 [\$4,157]	FFr. 54,211 [\$8,177]	فرنسا فرنك فرنسي
لا ينطبق	لا ينطبق	DM8,481 [\$4,283]	DM21,502 [\$10,859]	ألمانيا مليون درخما
¥1,813,650 [\$11,265]	¥3,057,790 [\$18,992]	¥1,356,800 [\$8,427]	¥2,341,500 [\$14,500]	اليابان <sup>21</sup> ين ياباني
W5,868,000 [\$8,945]	W13,949,000 [\$21,264]	W2,611,000 [\$3,980]	W11,611,000 [\$17,699]	كوريا <sup>22</sup> وون
MNP90,000 (US\$16,045)	MNP175,000 (US\$31,194)	MNP8,600 (US\$1,533)	MNP52,650 (US\$9,385)	المكسيك البيزو
لا ينطبق	NLG25,700 [\$12,850]	NLG14,100 [\$7,050]	NLG26,600 [\$13,300]	هولندا <sup>23</sup> جيلدر
Nok69,100 (\$7,274)	Nok98,600 (\$10,379)	Nok17,450 [\$1,837]	Nok53,600 [\$5,642]	النرويج كرونه نرويجية
R46,456 [\$3,242]	R137,045 [\$9,564]	R12,859 [\$898]	R259,980 [\$18,142]	روسيا روبل
لا ينطبق	لا ينطبق	£3,490 [\$5,328]	£7,334 [\$11,197]	اسكتلندا استرليني
لا ينطبق	لا ينطبق	S\$4,540 [\$2,580]	S\$22,090 [\$12,551]	السنغافور دولار سنغافوري
لا ينطبق	لا ينطبق	£3,014 [\$4,601]	£9,625 [\$14,694]	المملكة المتحدة استرليني
\$24,000	\$34,300	\$6,900	\$15,900	الولايات المتحدة <sup>24</sup> دولار

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة مشروع تمويل وموصلية التعليم العالي انظر الموقع التالي على الانترنت

Source: Information by the Higher Education Finance and Accessibility Project, SUNY Buffalo Center for Comparative and Global Studies in Education. <<http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>>

<sup>19</sup> 2000 - 2001

<sup>20</sup> 2001-2002

<sup>21</sup> العام الدراسي 1998-1999. المصروفات في الجامعات الوطنية يتم تحديدها وتوحيدها من خلال وزارة التربية على مستوى الدولة بالكامل.

<sup>22</sup> العام الدراسي 2000-2001.

<sup>23</sup> العام الدراسي 1999-2000.

<sup>24</sup> تقديرات 2000-2001.

## المنح في مقابل القروض

إن المنح (التي لا ترد) أو القروض (التي يتم استردادها) فيما بعد من الطالب أو ولي الأمر، أو شركات الأعمال، أو دافعي الضرائب لا بد أن تكون كافية في قيمتها إلى الدرجة التي تجعل المساعدة المالية مؤوض للأسر ذات الدخل المحدود وتجعل التعليم العالي في متناول أي طالب أو طالبة ذو القدرة المطلوبة، بصرف النظر عن دخل الأسرة – بافتراض أن الطلاب مستعدين للاقتراض وأن البنوك والمؤسسات الادخارية الأخرى مستعدة للإقراض لهم. ويفترض أن الطلاب يفضلون دائما أن تكون المساعدة المالية لهم لا ترد – أي في هيئة منح، بالإضافة إلى أن تكون المصروفات قليلة أو بدون مصروفات كليتا، وأن تكون الإقامة والمعيشة مدعمة، وأن تكون القروض مثقلة بالدعم مما يجعلها "أقرب إلى المنح". على أي حال، فإنه كلما زادت الدرجة المعلنة لمنطق المزيد من فرض مصروفات، ورفع الدعم عن إقامة الطلاب، مع توفير المساعدات المالية للطلاب، على أنه يهدف إلى تحول عبء التكاليف من عاتق الحكومات ودافعي الضرائب إلى الطلاب وأبائهم وفقا لإجراءات، فإنه يمكن جعل المساعدات المالية في صورة "قروض" حقيقية (أي غير مدعمة أو محدودة الدعم)، وكلما أمكن تفعيل جميع الأسس المنطقية التي سبق مناقشتها أعلاه. أي أن القروض (أو أي شكل آخر من أشكال الدفع المؤجل مثل ضريبة الدخل) وليس المنح الحكومية هي التي:-

- 1- تخفف العبء عن الحكومة، ومن ثم القطاع العام بصفة عامة، من بعض أعباء التكاليف المرتفعة والمتصاعدة للتعليم العالي و(على الأقل نظريا) تتيح مزيد من الإيرادات للجامعة؛
- 2- تنشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في التكلفة للتعليم العالي بين الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي، وبين الأسر، مما يعكس الفائدة الخاصة الكبيرة لكل من الطالب والأسرة؛
- 3- تحشد قوى السوق لتحسين كل من كفاءة واستجابة الجامعة.

فعلى أي حال، فإنه من أجل تخفيف العبء عن الخزائنة العامة والتحول الحقيقي لعبء التكلفة إلى الطلاب والآباء، فإن القروض لا بد أن تسدد – وبمعدل فائدة على الأقل قريب من السعر السائد في السوق. وهذا أمر واقع في "السداد المشروط" أو "القروض المشروطة بالدخل" كالمتمتع في السويد والتمتع بالولايات المتحدة، مثلما هو الحال في القروض التقليدية "قروض الرهن" (جونستون 1972، 1986، 1988، 1989؛ زيرمان والبريخيت 1995). وهذا الأمر يسرى أيضا على الأشكال الأخرى للدفع المؤجل التي يفترض أن يتحمل فيها الطالب جزء من عبء تكلفة التعليم العالي، ولكن فقط يسدد في المستقبل، وعلى تسيط، طالما كان باستطاعته الكسب من العمل. إن مثل هذه الجداول للسداد بما في ذلك المعروفة بضريبة التخرج (التي كثيرا ما تحظى بالتأييد، ولكن لم يتم تطبيقها بالكامل في أي مكان، انظر بار Barr 1989)، والسداد بطريقة "الضريبة المضافة على الدخل" العاملة في استراليا المدارة بواسطة مخطط المساهمة في التعليم العالي (هيكس HECS)، و "السحب" من دفعات سداد المعاشات الحكومية العامل في غانا. وفي كل هذه المخططات، لا بد أن تعادل القيمة الحالية المخصومة لتدفقات السداد المستقبلية (أو لدفعات سداد الضريبة الإضافية، أو المساهمات السابقة في صندوق المعاشات) القيمة الأصلية للقروض، أو لأي إعفاءات من المصروفات من أجل أن يكون هناك تحول حقيقي لعبء التكلفة إلى الطلاب. أما فيما يخص "فقدان" دفعات سداد القرض من خلال معدلات التخلف المرتفعة، وضياح الملفات الضريبية، والهجرة أو ببساطة الاختفاء، وحجم الدعم لسعر الفائدة، أو التكلفة الباهظة المحملة على الحكومة لتحصيل وخدمة الدين، فإن كل ذلك يعنى أن القرض لا يقوم بتحويل فعلى للتكلفة، ويمكن وصفه بدقة أكثر على أنه "يقترّب لكونه منحة أو أنه "فعليا" منحة – وعامة يصبح بذلك قرض غير فعال وباهظ التكلفة سياسيا.

## الوصول والمشاركة: المشاركة في التكلفة وسلوكيات الالتحاق

تختلف الدول في نسبة المقيدون إلى إجمالي الشريحة السكانية التقليدية في سن للتعليم الثالث فعليا في شكل من أشكال التعليم العالي أو فوق المتوسط. نظرا لوجود اختلافات جوهرية في الفائدة الخاصة اللاحقة بأشكال التعليم العالي المختلفة، فعلى سبيل المثال،

- "يهم" اختيار الطالب أو قدرته على الاختيار، أو إنه محدد في مسار معين أو محروم:
- التعليم الثالث بأكمله؛
  - من كل شيء ماعدا التعليم فوق المتوسط، قصير الأجل، وغير المميز؛
  - جامعة تقليدية راقية ومنتقاة؛
  - أو حتى أكثر من ذلك، من البرامج الجامعية المتميزة والأكثر انتقاء مثل الطب والحقوق أو الدراسات العليا التي تؤدي إلى درجة الدكتوراه.

وجليا أن أعداد الطلاب يقل أكثر فأكثر مع التقدم نحو المزيد من التعليم العالي الرفيع والمنتقى. أي إن بعض الطلاب يتم اختيارهم بطريقة ما، أو قبولهم في – بينما آخرين يتم فرزهم وتجنبيهم بعيدا عن – مستويات ودرجات الأكثر تقدما، وانتقاء، وربحا. والسؤال الأكثر تطابق المرتبط ب"موصلية" التعليم العالي هو المدى الذي يتم فيه الاختيار أو الغرلة، أو "تضييق المسار" والذي هو داله في عدة عوامل تأخذ في اعتبارها ما يعد فكريا وسياسيا مقبولا أو غير مقبول في معظم المجتمعات والثقافات. ومبدأ

العوامل "المقبولة" أو المرتبطة، يتضمن في صلبه الذكاء، والموهبة والرغبة (والرغبة بصفة عامة خاصة في حد ذاتها هي داله في ما هو فطري أكثر من البيئة أو الثقافة).

والعوامل التي تعتبر عادة "غير مقبولة" – ولذلك إذا أمكن، تكون مرتبطة بسياسات تيسير "الوصول" – هي على سبيل المثال: (أ) الدخل المحدود أو المركز الاجتماعي المتدنى للآباء؛ أو (ب) الإقليم (خاصة كون الطالب من المناطق الريفية أو النائية؛ أو (ج) العرق، والدين، والانتماء الإثني؛ أو (د) النوع (بالرغم من كونه جدلاً أكثر ارتباطاً بالثقافة السائدة).  
في هذا النسق، فإن موصلية التعليم العالي يمكن أن ينظر إليها على أنها هدف سياسي، موحد بشكل أو بآخر في جل الدول، يتحقق وفقاً لدرجة ارتباط أسس الاشتراك في التعليم العالي – وكذلك مدى الاشتراك فيما بين أشكال ومستويات التعليم العالي المنتقاة والأكثر رقباً – بعوامل الرغبة، والقدرة، والموهبة، وبالعكس عدم ارتباطها بالدخل أو المكانة الاجتماعية، أو العرق، أو الانتماء الأثني، أو النوع، أو الإقليم كونه ريفي أو حضري.

وفي الواقع يوجد ارتباط جوهري أساسي في كل الدول بين انخفاض مستوى الانضمام الى التعليم العالي وتلك العوامل "الغير مقبولة" المذكورة أعلاه، وبخاصة الدخل والمكانة الاجتماعية للعائلة، والعرق والانتماء الأثني، والإقليم كونه ريفي أو حضري، والنوع أيضاً على الأقل في الدول النامية. إن الأسباب الحقيقية لتقلص احتمالات الاشتراك بالتعليم العالي قد تكون أمراً معقداً ودقيقاً، وربما يكون ذلك قد حسم منذ زمن أبعد بكثير من فترة الانتهاء من التعليم الثانوي، وذلك عندما يتخذ الصغار والآباء المحظوظين قرار التمتع بالتعليم العالي. فمن المرجح أن العائلات ذات الدخل المرتفع والمكانة العالية يحرصوا اهتمام أكبر بالتعليم في المراحل الأولى من حياة أبنائهم. ومن الأرجح إنهم يملكون كتب أكثر في منازلهم وإنهم يظهروا مزيد من الاهتمام نحو تعليم أبنائهم، وإن في متناول يديهم (أو يقتنوا أينما تواجدت) المدارس الإعدادية والثانوية الأفضل – كل هذا من أجل الأعداد الأفضل لأبنائهم لدخول الجامعة. وفي جل الدول، فإن علاقة الارتباط بين التعليم العالي مع الدخل العائلي، والمكانة، و"العوامل غير المقبولة" الأخرى<sup>25</sup> راسخة جيداً قبل الانتهاء من التعليم الثانوي. ولذلك، فإن الهدف المنطقي للمشاركة في التكلفة ربما يكون في استطاعته تحويل بعض التكلفة الى الآباء والطلاب دون تأجيل "العوامل غير المقبولة" في الانضمام الى التعليم العالي من دخل عائلي مرتفع، والموقع الحضري، واللغة، والانتماء الإثني المسيطر في الدولة.

وبالتالي، فإن البحث في العلاقة بين المشاركة في التكلفة والموصلية لا بد أن يتناول الأثر الناتج عن تحول جزء أكبر من تكلفة التعليم العالي الى الطلاب وأسرهم ( غالباً في هيئة مصروفات أعلى، أو في هيئة فرض مصروفات في حالة عدم وجود مصروفات أصلاً، وخفض الدعم المقدم لإقامة الطالب) على:

- قرار التقديم، والانتساب الى، اي مؤسسة علمية؛
- قرار التقديم، أو القبول في شكل معين (على سبيل المثال، جامعة أو معهد غير-جامعي أقل انتقاءاً) أو برنامج معين (على سبيل المثال، الطب، أو الحقوق، أو الهندسة، أو العلوم الإنسانية) من التعليم العالي أو فوق المتوسط؛
- مدى احتمالية إتمام الحصول على الدرجة العلمية؛
- احتمال الالتحاق بمستويات متقدمة (أكثر مكانة و/أو ربحاً) من الدراسات العليا.

إن البحث التجريبي على أثر كل من المصروفات والمساعدات المالية المقاسة بمعيار الحاجة على سلوك الطالب نحو الالتحاق هو في الأساس يقع في مجال تحليل الاقتصاد القياسي، سواء كان عبر تحليل مقطعي أو تحليل للسلاسل الزمنية، لكل من الالتحاق والمثابرة من الطلاب في كل ولاية (ليزلي وريتزمان 1989 Leslie and Brinkman، كين 1995 Kane، هيلر 1999 Heller). وهذا البحث يساند المقولة التقليدية بأن السعر الصافي – أي، الأثر المزدوج للمصروفات المخفضة من خلال المساعدات المالية – لها أثر ضئيل على الطلاب من الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة. ولكن يمكن أن يكون لها أثر جوهري على الشباب محدودي الدخل، لا يمكن للمساعدات المالية المقاسة بمعيار الحاجة تخفيفه إلا بشكل جزئي.

وبشكل ملحوظ، فإن الولايات المتحدة يتوفر لها عدة عوامل تخدم في تخفيف أثر الارتفاع في المصروفات على سلوك

- الالتحاق، أو على الأقل تقلص احتمالات عدم الموصلية الكامل.<sup>26</sup> ومن ضمن هذه العوامل نذكر:-
- العدد الهائل من المعاهد المتوسطة سهلة المنال والمتوفرة في نطاق أغلب المناطق السكنية، وحيث إتمام الدراسة فيها (حتى بشكل جزئي)، أو النجاح في بعض المواد فقط، غالباً يمكن تحويله الى، أو استخدامه للحصول على درجات جامعية التي تستغرق أربع سنوات؛
  - كذلك الانتشار الواسع لمعاهد الأربع سنوات بنظام القيد المفتوح، الخاصة والعامة؛

<sup>25</sup> لاحظ دانيال ليفي أن كل عوامل الارتباط هذه، بالرغم من عدم "قبولها"، هي مع ذلك واقع حتمي، ومن ثم "للأسف" قد تكون أداة وصف ناعمة.  
<sup>26</sup> والجدير بالاهتمام، أن الانفتاح والارتفاع الهائل في حجم المسجلين بالتعليم العالي في الولايات المتحدة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، في الواقع تدفع الى تثبيط أثر المصروفات على القيد بالتعليم العالي بفعل العدد الكبير من الطلاب المتأرجحين حول التعليم العالي، والذين ربما "في مرحلة التجربة" طالما ظل حجم الدين أو العبء على الآباء مقبولاً.

- الخاصية الأمريكية لـ "الدرجة العلمية المجمعة من ساعات دراسية degree-by-credit accumulation"، أو نظام "الوحدة" الذي يجعل من السهل التوقف عن الدراسة لفترات (على سبيل المثال، للعمل والادخار)، أو التحويل من كلية باهظة كاملة الإقامة إلى كلية أقل كلفة وقريبة من المنزل الدائم؛
- اقتصاد يتوافر فيه إمكانيات العمل لبعض الوقت؛
- التوافر العام للمنح المقاسة على أساس الحاجة وقروض الطلاب (دون أي اختبار أو تدقيق للملاءمة الائتمانية للطلاب أو عائلته).

إن وقع تأثير تلك العوامل في تخفيف أثر الزيادة في المصروفات، وفي إتاحة بدائل لعدم الالتحاق أصلاً، أو التسرب من التعليم كلياً، في مواجهة الزيادة في التكاليف المحملة على الطلاب أو ذويهم. أما في الدول التي لا يتوافر لها تلك العوامل – أي حيث بديل تحويل نظام العام إلى درجة علمية أرقى أو درجة تستغرق أربع سنوات لاحقاً غير متاح، أو حيث لا يتوافر بدائل سهلة المنال في التعليم العالي في نطاق سكن الأسرة، أو عدم وجود قروض طلاب متوفرة بصفة عامة، أو عدم وجود فرص عمل لبعض الوقت – فإن الارتفاع الحاد في المصروفات، أو أي نفقات أخرى محملة على الطلاب وذويهم يحتمل أن تحول دون الانضمام للتعليم العالي كلياً.

وفي النهاية، فإن معلوماتنا مازالت محدودة للغاية عن أثر التحول المتصاعد في تكاليف التعليم العالي على موصلية التعليم العالي، عالمياً، من الحكومات ودافعي الضرائب إلى الطلاب وذويهم. إننا نعلم إن التحويل جاري الآن، وأن أغلب الحكومات اعترفت رسمياً بمخاوفها تجاه الحفاظ (أو تحسين) موصلية التعليم العالي. ولكن ما لا نعلمه، على الأقل حتى الآن، من خلال الدراسات الإمبريقية المنسقة، هو الأثر المزدوج من المشاركة في التكلفة على سلوك الالتحاق (أو الانضمام إلى التعليم العالي بصفة عامة). والأكثر أهمية، إننا حتى لا نعرف من خلال الدراسات الإمبريقية هو مدى التحسن في كفاءة سياسات الوصول المعروفة مثل المنح على أساس الموارد، أو القروض، أو تزايد فرص العمل للطلاب.

إن الاتجاه العالمي نحو المزيد من "المشاركة في التكلفة" – أي زيادة المصروفات وتقليص حجم الدعم العام، على الأقل للطلاب غير المحتاجين – يبدو حتمياً. وهذه الحتمية لا تعكس أي انتصار لسياسات البنك الدولي، ولا رأسمالية السوق، وليست بالضرورة أفضلية لدى المحللين الفطنين المؤمنون بالسوق، ولكن أيضاً الذين يرون المشاكل العديدة لزيادة حجم خصخصة التعليم العالي. بيد أنه يبدو لا مفر من استخلاص ما يلي: (1) أن مستقبل التعليم العالي سوف يتطلب موارد إضافية كبيرة، خاصة في الدول النامية؛ (2) أن البديل الوحيد لعدم تحويل مزيد العبء إلى الأهالي والطلاب هو الزيادة الكبيرة والمتصاعدة في الضرائب. هنا تكمن مشكلتين أساسيتين والتي قبل كل شيء تقلل من احتمال تحول تكلفة التعليم العالي من الحكومات ودافعي الضرائب إلى الطلاب وأهاليهم. الأولى، إن الارتفاع الجوهري المتوالي للضرائب – أي الضرائب التي تقع بشكل أكبر على الأثرياء، ومن ثم مفروضة أساساً على الدخل والثروة – تترادف صعوبة تحصيلها (أساساً بفعل سهولة التهرب منها). المشكلة الثانية من الاعتماد على الزيادة المكثفة للضرائب (متوالية أو ما إلى ذلك) لتجنب المزيد من المشاركة في التكلفة للتعليم العالي هو أن التعليم العالي ببساطة ليس في مقدمة الأوليات حتى لو أمكن تحقيق زيادة ملموسة وناجحة من الدخل الضريبي. إن التعليم الأساسي والثانوي، والصحة العامة والصرف الصحي، والحفاظ على البيئة، والإسكان والبنية التحتية، وتحقيق الأمان الاجتماعي لمتقدمي العمر، والبطالة والعاجزين عن العمل، كل هذا بلا شك في المقدمة قبل التعليم العالي في جل الدول. وبدون بعض المشاركة في التكلفة الإضافية، فإنه من شبه المؤكد أن الالتحاق سوف يحجم، و/أو أن التعليم العالي المتاح للعام والذى مازال مجاناً سوف تتدنى نوعيته تبعاً.

إن التعليم العالي لا بد أن يستمر في المطالبة بحقه في الموارد العامة – والمزيد منها، ولكن يبدو أنه أيضاً منكمى على هؤلاء القادرين على التأثير على السياسات العامة لتعمل نحو إقامة أشكال أقل تكلفة من التعليم العالي، وأيضاً نحو أنواع من المساعدات المالية وبرامج القروض التي باستطاعتها المزج بين استرداد ملحوظ للتكلفة مع حماية هؤلاء الذين يعتبر التحاقهم بالتعليم العالي في خطر نتيجة الحاجة الحتمية للمشاركة في التكاليف.

## References

- Bain, Olga (2001) "Cost of Higher Education to Students and Parents in Russia: Tuition Policy Issues," *Peabody Journal of Education*, 76:3 & 4, pp. 57-80.
- Barr, Nicholas (1989) *Student Loans: The Next Steps*. Edinburgh: Aberdeen University Press.
- Buchert, Lene and Kenneth King (1995) *Learning from Experience: Policy and Practice in Aid to Higher Education*. The Hague: Centre for the Study of Education in Developing Countries.
- Colclough, Christopher and J. Manor (1991) *States or Markets? An Assessment of Neo Liberal Approaches to Education Policy*. Oxford: Clarendon Press.
- Heller, Donald E. (1999) "The Effects of Tuition and State Financial Aid on Public College Enrollment," *The Review of Higher Education*, 23:1, Fall 1999, pp. 65-89.
- Johnstone, D. Bruce (1972) *New Patterns for College Lending: Income Contingent Loans*. New York: Teachers College Press.
- \_\_\_\_\_ (1986) *Sharing the Costs of Higher Education: Student Financial Assistance in the United Kingdom, the Federal Republic of Germany, France, Sweden, and the United States*. New York: College Entrance Examination Board.
- \_\_\_\_\_ (1991) "The Costs of Higher Education," in Philip G. Altbach, ed., *International Higher Education: An Encyclopedia*, Vol. 1. New York: Garland Publishing, Inc., pp. 59-89.
- \_\_\_\_\_ (1992) "Tuition fees," in Burton R. Clark and Guy Neave, eds., *The Encyclopedia of Higher Education*, Vol. 2. London: Pergamon Press, pp. 1501-1509.
- \_\_\_\_\_ (1993a) *The High Tuition-High Aid Model of Public Higher Education Finance: The Case Against*. Albany: Office of the SUNY Chancellor [for the National Association of System Heads].
- \_\_\_\_\_ (1993b) "The Costs of Higher Education: Worldwide Issues and Trends for the 1990s" in Altbach, P. G. and Johnstone, D. B., *The Funding of Higher Education: International Perspectives*. New York: Garland Publishing.
- \_\_\_\_\_ (2002) "Challenges of Financial Austerity: Imperatives and Limitations of Revenue Diversification in Higher Education," *The Welsh Journal of Education [Special International Issue]* Vol. 11, Number 1, 2002, pp. 18-36. [Available as "Response to Austerity: Imperatives and Limitations of Revenue Diversification in Higher Education," at *International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project*. <<http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>>.]
- Johnstone, D. Bruce and Preeti Shroff-Mehta (2003) "Higher Education Finance and Accessibility: An International Comparative Examination of Tuition and Finance Assistance Policies," in Heather Eggins, ed., *Globalization and Reform in Higher Education*. London: Society for Research into Higher Education. [Available at *International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project*. <<http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>>.]
- Johnstone, D. Bruce, Alka Arora, and William Experton (1998) *The Financing and Management of Higher Education: A Status Report on Worldwide Reform*, Washington, DC: The World Bank. [Prepared in conjunction with the October 1998 UNESCO World Conference on Higher Education, Paris, October 5-8, 1998.]

- Kane, Thomas (1995) "Rising Public College Tuition and College Entry: How Well do Public Subsidies Promote Access to College?" Cambridge: National Bureau of Economic Research.
- Leslie, Larry and Brinkman, Paul (1989) *The Economic Value of Higher Education*. New York: Macmillan Publishing Company.
- McMahon, Walter (1988) "Potential Resource Recovery in Higher Education in the Developing Countries and the Parents' Expected Contribution," *Economics of Education Review*, 7 (1).
- Stern, David and Yoshi-Fumi Nakata (1991) "Paid Employment Among US College Students," *Journal of Higher Education*, 62:10 (January/February), pp. 25-43.
- Tekleselassie, Ababayehu A. (2001) "Targeting Subsidies to Higher Education: Means Testing in Comparative Perspective." Buffalo: Center for Comparative and Global Studies in Education [International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project. <<http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>>.]
- Woodhall, Maureen (1988) "Designing a Student Loan Programme for a Developing Country: The Relevance of International Experience," *Economics of Education Review*, Vol. 7, No. 1:153-161.
- \_\_\_\_\_ (1989) *Financial Support for Students: Grants, Loans, or Graduate Tax?* London: Kogan Page.
- \_\_\_\_\_ (1992) "Changing Sources and Patterns of Finance for Higher Education: A Review of International Trends," *Higher Education in Europe*, Vol. 17, No. 1, pp. 141-149.
- World Bank (1994) *Higher Education: Lessons of Experience*. Washington, DC: The World Bank.
- Ziderman, Adrian and Albrecht, Douglas (1995) *Financing Universities in Developing Countries*. Washington, DC: The Falmer Press.

4/23/03